

## من أجل أقاليم حامية للنساء ضحايا العنف

### "ورقة بحثية: "سلطات الحكم المحلي تكافح قتل الإناث"

**مقدمة:** يُقدم **المركز الدولي للعنف ضد المرأة** في هذه الورقة البحثية عناصر نظرية من أجل فهم قتل الإناث، قتل النساء لأنهن نساء، كما ويقدم ممارسات نموذجية تُطبقها سلطات الحكم المحلي لمحاربة هذه الجريمة بهدف حث أقاليم أخرى على اعتمادها والتعهد بمكافحة هذا النوع من العنف.

### 1. جرائم قتل الإناث، التعريف والنطاق

تُقتل امرأة أو فتاة كلَّ 11 دقيقة على يد أحد أفراد عائلتها. وفي العام 2020، سجلت الأمم المتحدة **مقتل 47 ألف امرأة في الإطار العائلي و/أو الزوجي**. وفي العام 2021، 56٪ من النساء اللواتي قُتلن في جميع أنحاء العالم قُتلن على يد شريكهن الحميم أو أحد أفراد العائلة. تُظهر هذه الإحصاءات أن النساء يتعرضن في المقام الأول للخطر داخل البيت العائلي والزوجي وأن الشريك الحميم هو المرتكب الأول للجريمة. لا تحصل جرائم قتل الإناث بشكل غير متوقع. هي لا تحدث سوى لكون المعايير الاجتماعية تقبل وتقلل من أهمية سلوكيات وممارسات العنف والعنف الشديد الناجم عن الهيمنة الذكورية على النساء والنتائج في أغلب الأحيان عن ديناميكيات كانت موجودة منذ وقت طويل في المجتمعات والتشجع حتى عليها. يعني امتلاك بيانات موحدة حول جرائم قتل الإناث التمكن من تحديد العلاقة بين المعتدي والضحية (زوجية، أسرية، مجتمعية، إلخ.) واعتماد سياسات الوقاية والحماية لمختلف السيناريوهات. تُظهر الأرقام أيضاً تراكم أوجه الهشاشة التي تعرض النساء بشكل مفرط لخطر قتل الإناث (نساء الشعوب الأصلية، اللواتي يعانين من إعاقة، من الهجرة، الحمل، إلخ.). لكن لا يزال من الصعب جداً الحصول على بيانات حول جرائم قتل النساء ومقارنتها وتجميعها على المستوى الدولي. وتختلف التعريفات القانونية والأطر الإحصائية من بلد إلى آخر وغالباً ما يتم التقليل من شأن التصريحات بسبب غياب بروتوكول لإحصاء جرائم القتل هذه. ويُعتبر تعداد جرائم قتل الإناث في الأماكن العامة غير كافٍ بشكل خاص وبحسب توصيات المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، يتوجب تنظيم عملية جمع البيانات حول جرائم قتل النساء بالإضافة إلى نشرها والمساعدة على استحداث مرصد تُعنى بجرائم قتل الإناث باستطاعة سلطات الحكم المحلي أن تجعل جرائم قتل الإناث مرئية على المستوى المحلي من خلال نشر أعدادها على أراضيها. ويهدف ذلك إلى التنديد بواقع معين من أجل مواجهته لا وصم إقليم معين. وتسمح دراسات نوعية بصياغة توصيات.

### العمل انطلاقاً من سلطات الحكم المحلي

كيف يمكن تعداد جرائم قتل الإناث على المستوى المحلي؟ دراسة وتحليل أجهزة حماية النساء العرصة للخطر – مرصد مناهضة العنف ضد النساء التابع لمجلس محافظة سين سان دوني، فرنسا.

أجرى المرصد دراسة حول فعالية جهاز الحماية عبر 93 SOS Victimes بالتعاون مع مكتب مدعي عام بوبيني وجمعية الذي أسسه المدعي العام والذي يسمح لقوات الأمن - **Téléphone Grave Danger** - الهاتف في حالة الخطر الشديد بالتدخل في غضون 4 دقائق.

وتتمحور الدراسة حول النساء اللواتي أنقذهن الجهاز بين العامين 2018 و2024 وجرائم قتل الإناث التي كان من الممكن تفاديها بفضل جهاز الحماية هذا الذي يتم اختباره في المنطقة منذ العام 2009.

مرصد النساء والمساواة بين الجنسين – مدينة بوغوتا، كولومبيا

تُخصّص بوغوتا قسماً لجمع البيانات الجنسانية على أراضيها. وفي التشخيصات المحلية التي تنشرها دورياً يتم توحيد معلومات عديدة حسب المنطقة. ويسمح إحصاء عدد جرائم قتل الإناث انطلاقاً من مصادر مكتب المدعي العام برصد تقدم سياسات الوقاية.

تعترف منظمة الصحة العالمية بأربعة أشكال من قتل الإناث: الزوجية، الأسرية، المجتمعية والاجتماعية محللة العلاقة بين المعتدين والضحايا. ويستند كل ذلك الى قاسم مشترك: يعتبر المعتدون انه يجوز لهم معاقبة امرأة يعتبرون سلوكها مخالف للمعايير الجنسانية. إن قتل الإناث على يد الشريك الحميم أو الزوج هو قتل المرأة أو الفتاة من قبل شريكها أو شريكها السابق الحميم. وفي أغلب الحالات، تسبق وفاة الضحية أحداث عنف بين الزوجين حتى ولو لم تكن دائماً مرصودة مسبقاً. وفي العام 2022 في فرنسا، 31٪ من النساء المقتولات كن قد كُشفن عن حالات عنف سابقة. وبالتالي، لا يكفي دائماً مجرد معرفة السلطات بالوقائع لحماية الضحايا ومن الضروري أخذ كل كشف عن حالة عنف بعين الاعتبار وذلك منذ الإفادة الأولى. تعتبر جميع الدراسات أن سوابق العنف المنزلي هي عامل الخطر الأول لقتل الإناث. يوصى بالاستجاب المنهجية لإحراز تقدم في التعرف المُسبق على الضحايا.

ويُقصد بجرائم قتل النساء الأسرية بجرائم "الشرف" حيث تُقتل فتاة أو امرأة على يد أحد أفراد عائلتها لأنها أو يُعتقد أنها ارتكبت انتهاكاً جنسياً أو سلوكياً فيما يتعلق بالأعراف أو القوالب النمطية المرتبطة بالجنسين، كالزنا أو العلاقات الجنسية أو الحمل خارج إطار الزواج أو رفض زواج قسري – أو حتى في حال تعرضت للاغتصاب.

تمثل جرائم قتل الإناث المجتمعية التي هي جرائم قتل إناث مرتبطة بالمهر قتل عرائس شابات على يد عائلة أزواجهن بسبب نزاعات مرتبطة بالمهر المُقدم للزوج والمُعتبر غير كافٍ.

ومن المناسب إدراج في هذه الفئة التي حددها منظمة الصحة العالمية حائتين إضافيتين: قتل الفتيات حديثات الولادة ووفيات الفتيات والنساء نتيجة لتشويه أعضائهن التناسلية. وفي أغلب الأحيان، لا تُدرج هذه الوفيات العنيفة في خانة قتل الإناث. علماً أنها نتيجة للعنف الذكوري الذي تمارسه الجماعة بحق الفتيات لمجرد كونهن فتيات.

أما جرائم قتل الإناث الاجتماعية هي جرائم قتل غير حميمة. هي الجرائم التي يقترفها فرد لا علاقة حميمة أو عائلية له مع الضحية. قد تُرتكب الجرائم بشكل منعزل مثل حوادث القتل في الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا التي استهدفت الفتيات والنساء بشكل خاص. وهي أيضاً حالات من القتل المنهجي للنساء. فمن العام 1993 حتى العام 2013، قُتل 1441 امرأة بشكل وحشي في مدينة خواريز على الحدود المكسيكية – الأمريكية. لا تُحل أغلبية هذه الجرائم ما يخلق جواً من الإفلات التام من العقاب للمعتدين واستمرار العنف.

ويتوجب إضافة شكل آخر من جرائم قتل الإناث الى التعداد ألا وهو "الانتحار القسري". ويُقصد بذلك عندما تعتمد النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والجنسي قتل أنفسهن. وحدها الهند وفرنسا تعترف بحالات العنف هذه على أنها جريمة. وتُشير دراسات مختلفة الى أن ما بين 11 و12,5٪ من النساء اللواتي ينتحرن أو يحاولن الانتحار يقمن بذلك نتيجة تعرضهن للعنف المنزلي. يؤدي هذا العنف الى تدهور كبير لنوعية حياة الضحايا وصحتهن الجسدية والنفسية والانتحار بالتالي نتيجة لذلك. يصبح المعتدي مسؤولاً عن تسببه بالفعل. وفي الهند، ترتبط هذه الظاهرة بشكل أساسي بالزيجات القسرية ومشاكل المهر التي تدفع بالمتزوجات حديثاً الى وضع حد لحياتهن بعد إساءة المعاملة. وفي فرنسا، تُعتبر حالات الانتحار القسري الحالات التي تجد فيها النساء ضحايا العنف أنفسهن مجبرات على وضع حد لحياتهن لأنهن محاصرات بزواج يسيطر على حياتهن دون ترك أي مخرج لهن للهروب.

ولجرائم قتل الإناث تابعات أيضاً على أولاد الضحية. فد يُقتلون مع والدتهم كما وإنهم شهود مباشرين أو غير مباشرين على الجريمة كما وأن رؤية فرد أنت متعلق به يُقتل على يد شخص آخر أنت متعلق به أيضاً صدمة من الصعب جداً تخطيها. يُصبح الأطفال أيتام ويجب الاعتراف بهم كضحايا مشتركين أيضاً لجريمة قتل الإناث ومتابعتهم من قبل السلطات العامة بشكل مناسب على المستوى النفسي والتربوي والعائلي.

## 2. حماية الضحايا من المجال الخاص الى المجال العام

### أخصائيون وأخصائيات متدربين: تقييم الخطر والحماية

يتميز المعتدون بصعوبة التنبؤ بأفعالهم والخطورة التي يشكلونها. ويجب في حال كشفت الضحية عن عنف تعرضت له أن يكون حل الحماية هو الاستجابة الفورية. يجب تدريب جميع الأخصائيين والأخصائيات (مراقبة اجتماعية، شرطة، القضاء، الصحة، إلخ) ليتمكنوا من تحديد العناصر المفاقمة للخطر. أما بالنسبة لجرائم قتل الإناث الزوجية فمرحلة



التغيير شديدة الخطورة (الحمل، عمل جديد، انفصال)، وفي حالات الأزواج المنفصلين، يكون تجدد التواصل مع الأب من خلال حقوق زيارة وايواء الأطفال. وفي إطار جرائم قتل الإناث الأسرية، تُعتبر معارضة الضحية لتوقعات الأسرة محرك قوي (علاقة رومانسية مرفوضة، سلوك اجتماعي يُعتبر منحرف، فقدان – حقيقي أو مُفترض – للذرية، إلخ). وبصورة عامة، تُعتبر الحيازة على أسلحة نارية، استهلاك أدوية الأعصاب والكحول عناصر خطر إضافية لكنها ليست أبداً سبباً لجرائم قتل الإناث.

يسمح تقييم الخطر بتحديد السيناريوهات لتوجيه الضحايا نحو أجهزة الحماية. وتتطلب هذه الممارسة تدريب أجهزة الخدمات (الاجتماعية، الشرطة، القضاء، أماكن الرعاية والاستضافة، إلخ) واستحداث في بعض الأحيان أدوات دعم التحليل.

بالإضافة إلى هذه التقييمات، هناك حاجة إلى تدابير عملية لإبقاء الضحية في مأمن من خطر جريمة قتل الإناث والمقصود بذلك دعم وثيق وتنظيم حظر التواصل بين المعتدي والضحية، مع ملاحقات قضائية وإدانان في حال عدم الامتثال.

### كيفية تدريب الأخصائيين والأخصائيات من أجل رعاية أفضل للضحايا؟

يتوجب على سلطات الحكم المحلي اقتراح أدوات تسمح بتحديد هوية الضحايا البعيدات عن أجهزة الحماية من خلال الاستجواب المنهجي. تأتي هذه الأدوات لتكمّل التدريبات والدعم المهني النوعي.

#### العمل انطلاقاً من سلطات الحكم المحلي

جهاز رصد وتقييم الضحايا، الرصد من أجل مرافقة أفضل – مدينة بوغوتا، كولومبيا بالتعاون مع الخدمات الصحية – القضائية وبالإضافة الى مراقبة (SAAT) اللواتي هن عرضة لجرائم قتل الإناث وخلال المرور بالخدمات الصحية – القضائية وبالإضافة الى مراقبة (SAAT) اللواتي هن عرضة لجرائم قتل الإناث الإصابات، يقوم الجهاز بتحليل عوامل الخطر الخاصة بحالة الضحية (الوضع الاجتماعي، الاقتصادي، الصحي، العلاقة مع المعتدي، إلخ). يُقدم التقييم الى أجهزة المدينة المختصة التي تقوم بالمتابعة الضرورية. وفي الحالات حيث خطر جرائم قتل الإناث مرتفع، تكون هذه المراقبة حثيثة ومُعززة

تقوم سلطات الحكم المحلي والجمعيات بتوعية السكان بشأن تابعات العنف وذلك من خلال تكريم النساء المفقودات

#### العمل انطلاقاً من سلطات الحكم المحلي

النساء، جعل ما لا يوصف مرئياً والمطالبة بالعدالة – مدينة خواريز، المكسيك

بمواظبة، **Red Mesa de Mujeres de Ciudad Juárez** في مدينة خواريز، أنشأ المعهد البلدي للنساء ومجموعة عائلات الضحايا النصب التذكري كامبو ألغودونيرو. ويهدف هذا المشروع الى تكريم حياة النساء اللواتي وجدن متوفات وتلك اللواتي اختفین من خلال أعمال فنية وجداريات وغيرها. بالإضافة الى ذلك، يقترح المعهد والمجموعة مرافقة متخصصة لأمهات النساء ضحايا قتل الإناث أو المفقودات منذ أكثر من 10 سنوات من خلال مدهن بالكرامة الضرورية للوصول الى العدالة والبحث عن الحقيقة والحصول على التعويض اللازم. ويقترحان مرافقة نفسية فردية أو جماعية إضافة الى أنشطة إدماج جماعية أو عائلية.

بروتوكول جرائم قتل الإناث – مرصد مناهضة العنف ضد النساء التابع لمجلس محافظة سين سان دوني، فرنسا

يُنسق مرصد مناهضة العنف ضد النساء التابع لمجلس محافظة سين سان دوني **جهاز رعاية طوارئ خاص بالأطفال** الناجين والناجيات من جرائم قتل الإناث في المستشفى. وبموجب قرار قضائي، تتم استضافة الأطفال مدة ثمانية أيام في قسم الأطفال مع تقديم رعاية للخدمات النفسية. تسمح هذه الخطوة بأن يحصل الأطفال على الرعاية المناسبة.

من أجل كلّ امرأة تُقتل على يد شريكها (السابق) [SOS Femmes 93](#) بالإضافة الى ذلك، يُنظم المرصد بالتعاون مع جمعية في سين سان دوني، مسيرة صامتة في المنطقة حيث حصلت الجريمة مع نشر بيان صحفي لتكريم المرأة الضحية وإعطاء (...مرئية أكبر لجرائم قتل الإناث والجهات الفاعلة (البلدية، الأقرباء، الجمعيات

**!وأنتم، ما الذي تقومون به على المستوى المحلي؟ شاركونا تجربتكم**

بريد الكتروني، موقع الكتروني، رمز الاستجابة السريعة